الاتحاد الأوروبي وتجربة التكامل الإقليمي: المسار والتحديات

The European Union and the Experience of Regional Integration: Path and Challenges

ط.د بومرزاق محمد[1]، أ.د عياد محمد سمير[2]

[1] جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان (الجزائر)، boumerzak@gmail.com

[2] جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان (الجزائر)، samsp13dz@gmail.com

تاريخ الارسال : 2022/04/10 تاريخ القبول: 2022/09/09 تاريخ النشر: 2022/09/30

الملخص:

لقد برزت ظاهرة التكامل الإقليمي في النصف الثاني من القرن العشرين حيث شهد العالم إقامة عدة محاولات للتكامل مما جعل مختلف دول العالم تتجه الى تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية و لعل اهم التكتلات الإقليمية و التي شكلت دافعا قويا لبعض الدول لانشاء هذه التكتلات تجربة الاتحاد الأوروبي والذي يعد نموذجا لعمليات التكامل الدولي الناجحة بعد أن حقق اندماجا اقتصاديا حقيقيا وصل عدد المشاركين فيه ثمانية و عشرون دولة قبل الخروج البريطاني و ظلت الطريقة التدريجية التي تحقق بها هذا الاندماج تشكل مرجعية لعمليات التكامل الاقتصادي الأخرى على الصعيد العالمي غير أنه في السنوات الأخيرة بدأت تكشف عن صعوبات داخلية و خارجية تعترض مسيرة الاتحاد و تؤثر بالسلب عليها.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي – التكامل الإقليمي – التكامل الاقتصادي

تصنيفات JEL: F02 ,F15,F55

Abstract

The phenomenon of regional integration emerged in the second half of the twentieth century, when the world witnessed the establishment of several attempts at integration, which made the various countries of the world tend to form regional economic groupings, A model for successful international integration processes after it achieved real economic integration, the number of participants in it reached twenty-eight countries before the British exit. And a foreign ministry that obstructs the march of the Union and negatively affects it

key words: European Union - Regional Integration - Economic Integration

JEL Classification Cods: F02, F15, F55

المؤلف المرسل: ط.د بومرزاق محمد، الايميل: boumerzak@gmail.com

مقدمة

يعد الاتحاد الأوروبي أبرز التكتلات الإقليمية التي مرت بمسيرة حافلة من التعاون و أصبح النموذج المثالي للتكامل الاقتصادي ومثالا عمليا لمراحل التكامل الإقليمي و يعتبر الاتحاد الأوروبي من ابرز المناطق التي تتجلى فيها صور التكامل الاقتصادي على مستوى العالم نظرا للجهود التي بدلتها و تبدلها دول الاتحاد في سبيل الحفاظ على وحدتها فنظريا مثلث التجربة التكاملية إلهاما لمنظري التكامل خصوصا الوظيفيين اللذين اكدوا على دور التكامل القطاعي و القطاع الحيوي كأساس لنجاح التكامل الى جانب النجاحات المحققة على المستوى العملي انطلاقا من السوق المشتركة الى اطار الجماعة الأوروبية للفخ و الصلب نحو التكامل في مختلف الأصعدة لكن بمقابل ظلك يشهد الاتحاد العديد من التحديات التي تواجه التكامل الأوروبي و من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: الى أي مدى حقق الاتحاد الأوروبي مساره التكاملي؟

أهمية دراسة الموضوع :

تكمن أهمية هذا الموضوع في ابراز أهم خصائص مسار التكامل الأوروبي و أبرز التحديات التي واجهت الاتحاد الأوروبي

هدف الدراسة:

الاتحاد الأوروبي و دوره في تحقيق التكامل الاقتصادي دراسة تهدف الى الكشف عن مدى نجاح هذا الاتحاد في تحقيق الوحدة الإقليمية بين دول القارة الأوروبية المندرجة تحت هذا التكتل

منهج الدراسة

لقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التاريخي لاعتبارهما من المناهج البحثية للدلالة على الظاهرة المدروسة و الكشف عن أسباب نجاحها في الدول الأوروبية و كذا تتبع السياق التاريخي لنشاة الاتحاد الاوروبيو ذلك باستخدام الدراسة للعديد من الأدوات العلمية بدءا من جمع البيانات و المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة و العمل على دراستها و تحليلها و استخلاص نتائجها خصوصا فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه عملية التكامل للاتحاد الأوروبي .

الدراسات السابقة:

- بن حداد هشام،السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط الجزائر،دراسة حالة-جامعة وهران 2 سنة 2018-2019. عالج هذا الموضوع من خلال التطرق الى التطور الحاصل على مستوى العلاقات بين ضفتي المتوسط من طابعها التعاوني الى طابعها التشاركي و تطور عملية التكامل الأوروبي من الجانب الاقتصادي الى الجانب السياسي وصولا الى الجانب الأمني و تناول من باب اخر مجموعة سياسات أوروبية اتجاه تهديدات أمنية في المتوسط و عرض التحديات الداخلية و الخارجية التي تعترض مصالح الاتحاد الأوروبي في منطقة حوض المتوسط و مكانة الجزائر في سياسات والمشاريع الأمنية للاتحاد الأوروبي .

تقسيمات الدراسة :

لقد تم تقسيم الموضوع بشكل عام الى محورين أساسيين

1- التجربة التكاملية الأوروبية

1 - 1 - من الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي
1-1-1- التوسع في العضوية
1-1-2 التوسع في المجالات
1-2- المبادرات السابقة لنشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية
1- 3 السياسات المشتركة
2 - السياسة الخارجية والأمنية المشتركة
2-1 على الصعيد العالمي
2-2 على الصعيد الداخلي
3- تحديات التكامل الأوروبي
3-1 الازمة المالية العالمية و ازمة الديون اليونانية
3-2 ازمة اللاجئين و تأثيراتها الاقتصادية
3-3 أزمة الهجرة مع تركيا
3-4 البريكست البريطاني
3-5 السياسة الدفاعية و الخارجية
4-المؤشرات الاقتصادية الاوروبية الشهيرة
5-مقارنة اقتصادية بين الاتحاد الاوروبي و دول شمال امريكا

1- التجربة التكاملية الأوروبية

1-1 - من الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي

خرجت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في حالة ضعف شديد من الناحية الاقتصادية والعسكرية، كما أدركت أنها فقدت مكانتها كمركز للعالم بعد تصاعد مكانة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (سابقا)، وبدأت الجهود لإعادة ترتيب الأوضاع الأوروبية بعد الحرب ، حيث شهد العام 1948 إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، وفي المجال العسكري تم التوقيع على اتفاقية بروكسل عام 1948 بهدف تحقيق تعاون عسكري بين كل من فرنسا والمملكة المتحدة ودول البنيولوكس (بلجيكا، هولندا، اللوكسمبورغ)، كما تم تدعيم التعاون العسكري بالتوقيع على معاهدة حلف الشمال الأطلسي عام 1949، والتي ضمت بالإضافة لأطراف اتفاقية بروكسل عددا آخر من الدول الأوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا.

1-1-1- التوسع في العضوية:

شهد العام 1950 وضع حجر الأساس الذي قامت عليه الجماعة الأوروبية، ففي 9 ماي 1950 دعا روبرت شومان وزير خارجية فرنسا إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، حيث وقعت المعاهدة في 18 أفريل 1951 وانضمت إليها كل من دول البنيلوكس الثلاث (بلجيكا، هولندا، اللوكسمبورغ) بالإضافة إلى فرنسا وألمانيا، ونصت المعاهدة على أن الهدف منها هو

خلق سوق مشتركة في الفحم والصلب وضمان الإمداد من هاتين السلعتين بسعر أقل وجودة أكبر، وبذلك انضمت إيطاليا إلى الجماعة(Française, 2008, pp. 5-7)

أ- التوسع الأول:

ظلت المملكة المتحدة خارج إطار الجماعة الاقتصادية الأوروبية بسبب رغبتها في عدم المساس بسيادتها كدولة، ومن ثم فقد فضلت خيارا آخر للاندماج الاقتصادي وهو إنشاء منطقة تجارة حرة بحيث تتم إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة بسيادتها، وبخاصة في مواجهة الدول غير الأعضاء في الجماعة، وبالفعل تم إنشاء رابطة التجارة الحرة EFTA عام 1959 وضمت كل من المملكة المتحدة والنرويج والسويد الدانمارك والنمسا والبرتغال وإسلندا وسويسرا وفنلندا.

ولكن نتيجة للنجاحات التي بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تحققها مضت المملكة المتحدة في إعادة النظر في موقفها تجاه الجماعة وذلك للاستفادة من الأسواق الواسعة في إطار الجماعة وبسبب الخوف من العزلة الأوروبية بالبقاء خارج الجماعة، وبالفعل قدمت طلبها للعضوية في أوت 1961، ولكن فرنسا برئاسة ديغول رفضت قبول العضوية البريطانية[1]، ورفض طلب آخر عام 1967ولكن مع تغير زعامة ديغول في فرنسا ووصول جورج بومبيدو للحكم تم قبول عضوية المملكة المتحدة ووقعت اتفاقية الانضمام في 22 جانفي 1972، وأصبحت عضوا رسميا في 1 جانفي 1973.

ومع تقديم الطلب البريطاني الأول لعضوية الجماعة عام 1961 قدمت كل من الدانمارك وإيرلندا والنرويج طلبات مماثلة للعضوية، ولكن فرنسا التي اعترضت على عضوية المملكة المتحدة، اعترضت كذلك على الدول الثلاث، ولم تقبل طلبهم إلا عام 1972، فانضمت كل من الدانمارك وإيرلندا ليرتفع عدد أعضاء الجماعة بدءا من يناير 1973 إلى تسعة أعضاء[2].

ب- التوسع الثاني:

حدث التوسع الثاني في الثمانينيات بانضمام اليونان في يناير 1981، ثم كل من إسبانيا والبرتغال في يناير 1986 ليرتفع عدد أعضاء الجماعة إلى إثني عشر عضوا، فبالنسبة لليونان كان هدفها هو تدعيم ديمقراطيتها الجديدة وتأكيد إندماجها في أوروبا بالاضافة إلى تحسين قدراتها الصناعية والزراعية، كما كانت لإسبانيا دوافع إقتصادية مثل تطوير القطاع الزراعي الكبير والحصول على معونات للتنمية من الجماعة، وكانت للبرتغال أسباب مشابهة للعضوية أهمها تفاعلها مع القارة الأوروبية سياسيا واقتصاديا والحصول على معونات من الجماعة.

ت-التوسع الثالث:

ظلت عضوية الجماعة في الفترة من يناير 1986 حتى عام 1995 قاصرة على الاثني عشر دولة السابقة، ولكن في 1 يناير 1995 حدث التوسع الثالث وتم قبول عضوية ثلاث دول جديدة هي السويد وفنلندا والنمسا ليرتفع عدد الأعضاء إلى خمس عشر دولة[3].

[1] لخوفها من المنافسة داخل الجماعة ، وكذلك بسبب العلاقات الخاصة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وتوتر العلاقات الفرنسية-الأمريكية في الوقت نفسه وتخوف ديغول من تزايد النفوذ الأمريكي داخل الجماعة عن طريق المملكة المتحدة.

[2] رفض الشعب النرويجي في استفتاء شعبي الانضمام إلى الجماعة بنسبة 53.49 % من الأصوات، وبذلك بقيت النرويج خارج الجماعة.

[3] وكان قد تمت الموافقة على عضوية النرويج أيضا ولكن الشعب النرويجي رفض للمرة الثانية في استفتاء شعبي عام 1994 الانضمام للجماعة، في حين وافقت شعوب كل من السويد والنمسا وفنلندا على الانضمام.

فالنمسا كان دافعها الأساسي هو الاقتصاد حيث إن معظم شركائها التجاريين أصبحوا أعضاء في الجماعة، أما بالنسبة للسويد وفنلندا فإن التغييرات في أوروبا الشرقية وإنهيار الاتحاد السوفياتي شجعت كل منهما على التقدم بطلب العضوية بسبب الخوف من أن تؤثر العضوية في حيادهما، كذلك أدركت الدولتان أن الجماعة الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة تملك مفاتيح المستقبل السياسي والاقتصادي للقارة الأوروبية.

ث–التوسع الرابع:

حدث التوسع الرابع في 1 يناير 2004 حين انضمت عشر دول إلى الاتحاد الأوروبي وهي: قبرص، جمهورية التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، كما انضمت بلغاريا ورومانيا بصفة رسمية إلى الاتحاد الأوروبي في 1 يناير 2007.

بالتالي يمكن القول بأن انهيار الاتحاد السوفياتي أعطى الاتحاد الأوروبي الضوء الأخضر لمرحلة جديدة من توسعه بعد أن كان مقتصرا على دول أوروبا الغربية، فأصبح أفق التوسع مفتوحا على مصراعيه ومحفوف بالمخاطر بدليل أن قمة لوكسمبورغ التي انعقدت في ديسمبر 1997 بحثت في طلبات العضوية المتراكمة أمامها بالموازاة مع ضمان أن التحاق الدول الراغبة في الانضمام لن تعيق تقدم الاتحاد الأوروبي.

خريطة رقم 1: توضح عملية توسيع الاتحاد الأوروبي

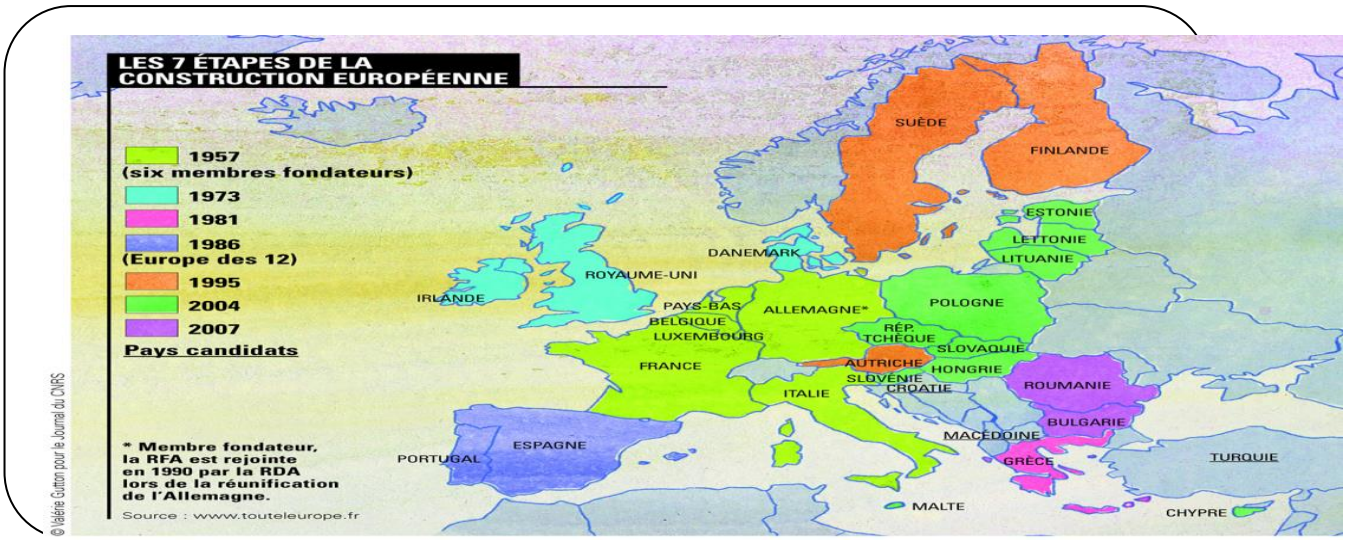

Source : Valérie Gutton, « International : jusqu'où ira l'Europe ? », Dans Le Journal du CNRS. Dans le Site : http://www2.cnrs.fr/presse/journal/3934.htm.

جدول رقم 1: موقف دول الاتحاد الأوروبي من موجة التوسع في 1999

البلد	نعم	لا	بدون رأي
مالطا	% 49	% 27	% 24
المجر	% 47	% 31	% 22
قبرص	% 43	% 33	% 24

بولونيا	% 44	% 34	% 22
التشيك	% 42	% 35	% 23
إستونيا	% 37	% 38	% 25
ليتونيا	% 37	% 38	% 25
سلوفاكيا	% 37	% 38	% 25
ليتوانيا	% 36	% 39	% 25
بلغاريا	% 36	% 39	% 25
سلوفينيا	% 34	% 41	% 25
رومانيا	% 34	% 42	% 24
تركيا	% 30	% 47	% 23

Source : Guy Raimbault, L'Union Européenne Economique et Financière, 3 ed. Paris : Economica, 2001.

ج– انسحاب برطانيا من الاتحاد الاوروربي

انسحبت بريطانيا رسميا من الاتحاد الأوروبي في 31 ديسمبر 2020 بعد عضوية دامت نحو 50 عاما و خلال ذلك أجرت بريطانيا و الاتحاد الأوروبي مفاوضات حول العلاقة بعد الخروج " بريكست " خاصة ما تعلق بالتجارة حيث وقع الطرفان على الاتفاق التجاري بمرحلة ما بعد بريكست (وكالة الاناضول، 2021) و ما دفع بريطانيا للانسحاب كان نتيجة عن مجموعة من الأسباب كالتخلص من عبئ المهاجرين و اللاجئين و اتباع نظام يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي بالدخول الى البلاد و كذا الخوف من الإرهاب نتيجة زيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية ما يدفع بريطانيا الى التفكير في الانفصال سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله و كذا الامر تعلق بالتجارة الحرة حيث يمكن إقامة علاقات مع الاتحاد دون خضوعها لقوانين الاتحاد حيث يمكن عمل اتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل أمريكا و الهند و الصين بالإضافة الى إقامة منطقة تجارة حرة كذلك موضوع النفود الدول حيث يعتقد البريطانيون ان تأثير بلادهم داخل الاتحاد ضعيف و في حال رحيلها عن الاتحاد حصول على مقاعد في مؤسسات عالمية كانت خسرتها بسبب الاتحاد كمنظمة التجارة العالمية و كذا عن أسباب الخروج مخاوف من انقطاع تركيا للاتحاد و فتح الحدود تهديد لتدفق الاف اللاجيئين (هاشم، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي,دراسة في الأسباب و التدعيات، 2017)

1–1–2 التوسع في المجالات:

لقد كان لا بد من إعطاء دفعة جديدة للاندماج في المجال الاقتصادي، حيث اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في جماعة الفحم والصلب لدراسة عدد من المقترحات المتعلقة بإنشاء سوق مشتركة، وهيئة للاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وكانت الرؤية تتمحور حول أنه من اجل أن تستعيد أوروبا مكانتها الدولية وقدرتها على التأثير في الأحداث فلا بد من تحسين إمكانياتها الاقتصادية، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق إنشاء سوق مشتركة كخطوة أولى نحو إقامة سياسة اقتصادية مشتركة(Agraa, 2011, p. 2)

1–2 المبادرات السابقة لنشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

إن انتهاء الحرب العالمية الثانية فرض على الدول الأوروبية إيجاد صيغ للتعاون فيما بينها، تمثل أهمها فيما يلي:

- منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي **OECE**:

حيث تم إنشاء هذه المنظمة بتعاون عدد من الدول الأوروبية[4] فيما بينها لتنسيق جهودها في إعادة بناء وإعمار أوروبا اعتمادا على مشروع مارشال الأمريكي وبناء على اجتماع الخبراء الماليين تم التوقيع في أكتوبر 1948 على اتفاقية التعويضات متعددة الأطراف التي قامت بوضع معايير وخطة عمل لتوزيع المعونة الأمريكية، وبالرغم من أن المنظمة لم تكن مسؤولة عن بناء تكامل إقليمي بالمعنى الدقيق، فإنها كانت ترمي بالمعنى الدقيق، فإنها كانت ترمي إلى إيجاد تقارب في الخطط الوطنية للاستفادة من المساعدات الأمريكية.

بتاريخ 14ديسمبر 1960 تم التوقيع على اتفاقية تحولت بموجبها المنظمة إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي **OCDE** بهدف تحقيق أكبر قدر من النمو لأعضائها وللدول النامية، ورفع مستويات المعيشة والمحافظة على الاستقرار النقدي ونمو الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية، وضمت هذه المنظمة بجانب أعضاء منظمة التعاون الأوروبي كل من: كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، نيوزلندا، اليابان والمكسيك، وانضمت جمهورية التشيك في 1995، بلغاريا والمجر وبولونيا وكوريا الجنوبية في 1996 وسلوفاكيا في 2000 وأخيرا سلوفينيا في 21 جويلية 2010 (**économique**, **Pays Membres De L'OCDE**, **2010**).

- اتحاد المدفوعات الأوروبي:

واجهت معظم الدول الأوروبية مشاكل في موازين مدفوعاتها بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها مدينة لعدة دول بسبب حاجتها لتمويل الحرب، فأصبحت غير قادرة على تسديد ديونها نظرا لضعف قدراتها الإنتاجية ومحدودية صادراتها وحاجتها الكبيرة للاستيراد، وهو ما كان يدعو إلى تقييد الصادرات من السلع الضرورية والواردات من السلع غير الضرورية (بلجبل، ، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، 2009، صفحة 27)

بالتالي فإن وجود عجز هيكلي في ميزام مدفوعات الدول الأوروبية، دفعها إلى استخدام سياسات تجارية ومالية تتنافى ومتطلبات تحرير التجارة الدولية، هذا ما دفعها إلى إنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبية في سبتمبر 1950، حددت له ثلاثة أهداف:

- إزالة العوائق أمام قابلية العملات الأوروبية للتحويل.
- وقف الممارسات التجارية الثنائية.
- إزالة الحواجز الكمية.

- الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ:

الهدف منها كان التفكير في كيفية إسهام الاقتصاد الألماني في إنعاش اقتصاد أوروبا دون تهديد سلامتها في المستقبل، خصوصا أن قطاع الفحم والفولاذ لعب دورا بارزا في تزويد ألمانيا بالمادة الأولية في صناعاتها الحربية.

[4] تشمل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي كل من: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، إسبانيا، البرتغال، بريطانيا، الدانمارك، إيرلندا، السويد، اليونان، النمسا، النرويج، سويسرا، تركيا، فنلندا.

اقترحت خطة وضعها روبرت شومان **Robert Chuman** وزير الخارجية الفرنسي في 9 ماي 1950 تقوم على إنشاء سوق مشتركة لمنتجات الفحم والفولاذ بين فرنسا وألمانيا تخضع لهيئة مشتركة، ثم دعيت بلدان أخرى للمشاركة في إقامة هذه السوق، وفي أفريل 1951 وقعت فرنسا وألماني وإيطاليا ودول البينيلوكس تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ. (**Europa, 2000**) وهدفت هذه الهيئة إلى وضع صناعات الفحم والحديد والصلب تحت سيطرة هيئة عليا تشمل سلطاتها تحديد الحصص الإنتاجية في كل البلدان الأعضاء ووضع بعض القواعد لمنع المنافسة غير العادلة، وشملت المعاهدة أيضا تكوين مجلس الوزراء يخول له سلطة اتخاذ بعض القرارات المهمة وجمعية برلمانية تتمتع بقدر من الرقابة ومحكمة عدل أوروبية لضمان الامتثال لأحكام المعاهدة.

– الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

أدى نجاح الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ إلى إنشاء منظمتين اقتصاديتين هما الجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية، حيث تم التوقيع عليهما في روما بتاريخ 25 مارس 1957 ودخلتا حيز التنفيذ في 1 جانفي 1958[5]، وشكلت الجماعات الثلاث: الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ، جماعة الطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية، ما سمي فيما بعد بالجماعة الأوروبية.

سعت الجماعة إلى إقامة سوق مشتركة خالية من الحواجز التجارية تتحرك فيها السلع والخدمات والعمل ورأس المال عبر الحدود الوطنية دون عوائق، لكن على الرغم من ذلك وجدت الجماعة في منتصف الثمانينيات وبعد حوالي ثلاثين عاما من إنشائها أن هذا الهدف لم يتحقق بالكامل. فالجماعة لم تجد مشكلة في إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وتم تحقيق ذلك عام 1968، كما تم وضع تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء في 1 جوان 1968، وبذلك استكملت عناصر الاتحاد الجمركي الذي يتيح حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء.

قامت المفوضية الأوروبية في مارس 1985 بتقديم مشروع لاستكمال السوق المشتركة بحلول نهاية عام 1992 وأطلق عليه مشروع أوروبا 1992 أو السوق الموحدة وتضمن المشروع ثلاثمائة اقتراح لإزالة العقبات أمام تحقيق السوق المشتركة، ووضع إطار زمني لتحقيق ذلك، فاقترح المشروع حل مشكلة الحدود بين الدول الأعضاء والإجراءات الطويلة المعقدة التي وضعتها الدول لعبور حاملات البضائع فيما بينها، وذلك بإلغاء هذه النقط الحدودية عام 1992.

وبنهاية عام 1992 استطاعت دول الجماعة تطبيق غالبية الاقتراحات التي نص عليها مشروع إقامة السوق الموحدة، ووسعها أن تحقق حلم إنشاء سوق مشتركة بعد حوالي خمسة وثلاثين عاما من إنشاء الجماعة (نهرا، 2001، صفحة 29).

– الوحدة الاقتصادية والنقدية :

أن معاهدة ماستريخت التي انعقدت بتاريخ 9-10 ديسمبر 1981 في المدينة الهولندية ماستريخت من قبل المجلس الأوروبي، تعد من أهم المنعطفات التي شهدها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي خلال مسيرته، لأن هذه الاتفاقية هي التي

[5] Wikipedia l'encyclopédie libre, Communauté Economique Européenne , dans le site : http://fr.wikipedia.org/wiki/Communaut%C3%A9_%C3%A9conomique_europ%C3%A9enne » consulté le : 7 avril 2009.

حددت مسيرة الاتحاد منذ عام 1992 لما تضمنته من معايير وخطوات واضحة ومحددة ومراحل منطقية توجت بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة موحدة (الأورو) (الخضيري، يورو، 2003، صفحة 27)

وهناك بعض الشروط والمعايير التي يجب على الدول الأوروبية أن تحققها حتى تستطيع المشاركة في الوحدة النقدية واعتماد الأورو كعملة نقدية موحدة، يمكن تلخيصها في:

- المعيار الأول: ألا يكون معدل التضخم مرتفعا بحيث يهدد استقرار الأسعار، حيث سعت معظم الدول الأوروبية إلى السيطرة على التضخم من خلال منع الإصدارات النقدية لتمويل العجز المالي.
- المعيار الثاني: ألا يكون عجز الميزانية مفرطا، لأنه يؤثر بشدة وبصورة مباشرة على معدلات التضخم وتزايد الديون العمومية، وارتفاع أسعار الفائدة.
- المعيار الثالث: يجب تقليص حجم الديون العامة إلى أقصى حدود ممكنة حتى لا تؤثر على السير الطبيعي للمالية العامة.
- المعيار الرابع: تخفيض سعر الفائدة طويل الأجل حتى يمكن للقطاع الخاص زيادة استثماراته وخلق فرص عمل إضافية (euro، économiques études institut nationale de la statistique et des، 2009)

هذا ويمكن القول بأن معاهدة ماستريخت تضمنت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية:

- المرحلة الأولى إلى غاية 31 ديسمبر 1993:

يتم خلالها تحرير حركة رأس المال بين الدول الأعضاء وتوسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لهذه الدول، كإشراك جميع عملات الدول الأعضاء في نظم التحويل الخاصة بالنظام النقدي الأوروبي، مع تجنب حدوث عجز في الميزانية العامة لأي دولة من الدول،

- المرحلة الثانية إلى غاية 31 ديسمبر 1998:

يتم خلالها تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة الندية عن طريق تطبيق مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية بهدف تحقيق بعض الشروط والمعايير الواردة في معاهدة ماستريخت، وحتى تتخذ هذه الإجراءات بصورة فعالة، أنشئت مؤسسة النقد الأوروبية والتي تحولت فيما بعد إلى بنك أوروبي مركزي مع نهاية 1998، ويمثل البنك السلطة النقدية فوق الوطنية، من بين مهامه: وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي في دول الاتحاد الأوروبي.

- المرحلة الثالثة إلى غاية 30 جويلية 2002:

بدأت هذه المرحلة مع اعتماد اليورو بشكل فعلي كعملة رسمية في 1 جانفي 1999، وفي هذه الفترة وضع سعر مرجعي لكل عملة مقومة باليورو، وابتداء من جويلية 2002 تم التخلي عن تداول العملات الأوروبية للدول الأعضاء في منطقة اليورو (بلجبل، 2009، الصفحات 60-61).

الخريطة رقم 02 :توضيح منطقة الاورو

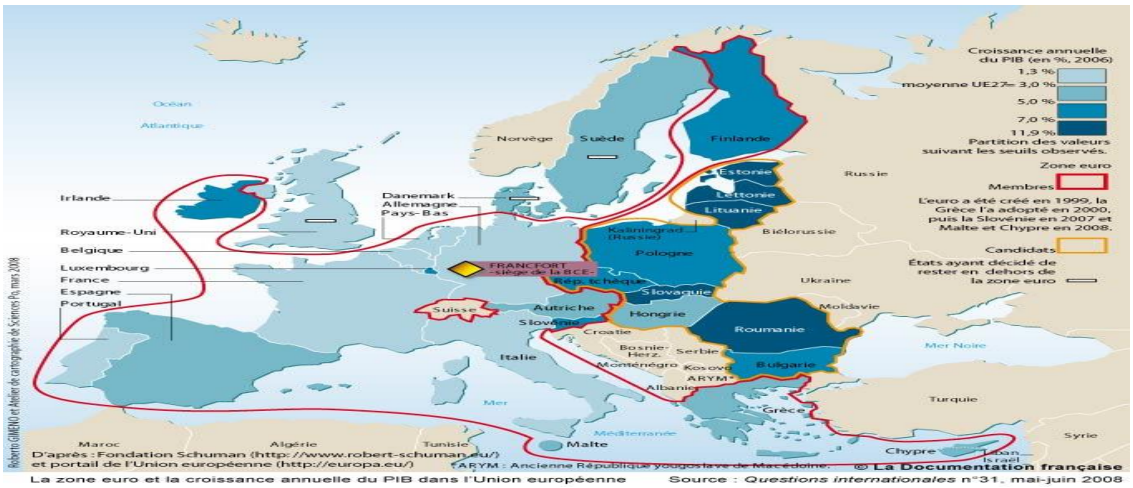

Source: « La zone euro et la croissance annuelle du PIB dans l'Union européenne », Dans Questions internationales. N°31, Mai-Juin 2008. Le Site : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/cartotheque/zone-euro-croissance-annuelle-du-pib-union-europeenne.shtml.

1-3 السياسات المشتركة:

يقصد بها تلك التي نصت معاهدة روما بمقتضاها على تنازل الدول الأعضاء عن سيادتها في مجالات معينة لصالح مؤسسات الجماعة التي تقوم بتطوير سياسة مشتركة تصبح ملزمة لكافة الدول، وأهم تلك السياسات: السياسة الزراعية، سياسة المنافسة، سياسة المواصلات، السياسة التجارية المشتركة.

والسياسة الزراعية هي أهم سياسة مشتركة للإتحاد الأوروبي، وتم وضع أساس تلك السياسة عام 1958، بهدف تحقيق عدة أهداف أهمها توفير المنتجات الزراعية للمستهلك الأوروبي بسعر معقول مع الحفاظ على مستوى دخل مناسب للمزارع الأوروبي. كما تعتبر السياسة المشتركة في مجال المنافسة إحدى الآليات الأساسية لضمان نجاح السوق المشتركة، حيث تقوم الجماعة عن طريق المفوضية الأوروبي بالتأكد من احترام قواعد المنافسة العادلة بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق قدر من المساواة في الفرص بين الجميع.

ونصت المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية على اعتبار المواصلات أحد مجالات السياسة المشتركة، كما تمثل السياسة التجارية المشتركة الوجه الآخر للسوق المشتركة، وتتعلق تلك السياسة بتنظيم العلاقات التجارية بين الجماعة والدول والتكتلات الأخرى، ومهمة الجماعة هنا يدخل في إطارها وضع وتعديل التعريفة الجمركية المشتركة، وعقد إتفاقيات تجارية وجمركية مع الأطراف الأخرى، والتخطيط لسياسة التصدير والعمل على اتخاذ إجراءات لحماية التجارة، وبخاصة في مواجهة الممارسات التجارية غير العادلة مثل سياسة الدعم والإغراق (فؤاد نهرا، 2001، الصفحات 31-35).

وتلعب الجماعة أيضا دورا محدودا في عدد من المجالات الأخرى بهدف التقريب بين سياسات الدول الأعضاء أو خلق اهتمامات مشتركة، ولكن الدول تحتفظ بسيادتها في هذه المجالات وأهمها: البحث العلمي والتكنولوجيا وهو أحد المجالات التي تحاول الجماعة أن تلعب فيها دورا متزايدا بسبب أهمية البحث العلمي ودوره في زيادة قدرتها على التنافس مع الولايات المتحدة

الأمريكية واليابان. مجال آخر هو البيئة وحماية المستهلك، وقد بدا الاهتمام بهذا المجال في قمة باريس عام 1972 حيث قرر القادة الأوروبيون اعتبار حماية البيئة والمستهلك أحد الاهتمامات العاجلة للجماعة. كما تلعب الجماعة أيضا في ما يطلق عليه السياسة الاجتماعية، والهدف منها تحسين فرص وظروف العمل، والحد من البطالة وبخاصة بين الشباب.

2- السياسة الخارجية والأمنية المشتركة

يمكن القول بأن الانطلاقة في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة كانت مع المشروع الفرنسي المتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للدفاع، كان الهدف منها تجميد المطالب الأمريكية بإعادة تسليح ألمانيا، وقد بقي هذا المشروع ترحيبا من قبل الدول الأعضاء، وبدأت تشاور بخصوصه في 25 ماي 1952، وانتهت المشاورات بتوقيع الاتفاقية المنشئة لقيادة أوروبية موحدة للدفاع، كانت تستهدف إنشاء جيش أوروبي موحد، إلا أن المثير أن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت التصديق على هذه المعاهدة.

ولم يعد أمام فرنسا سوى أنها تقوم بتوسيع معاهدة بروكسل لتضم ألمانيا وإيطاليا بالاضافة إلى فرنسا، إيطاليا ودول البينيلوكس، وإعلان قيام منظمة أمنية أوروبية جديدة هي إتحاد أوروبا الغربية في 23 أكتوبر 1954 (Ministère de le Défense Française، 2009).

ويمكن القول بأن المحاولات الأولى لتنظيم إطار جماعي لسياسة خارجية مشتركة جاءت مع قمة لاهاي في سبتمبر 1969 ، حيث تم تشكيل لجنة برئاسة "دافنيون Davinion" أحد مسؤولي وزارة الخارجية البلجيكية ذلك الوقت، لوضع تقرير بشأن تنسيق الجهود في مجال السياسة الخارجية، وقد تم تقديم تقرير دافنيون إلى قمة الجماعة الاقتصادية بلوكسمبورغ، حيث شكل هذا التقرير نقطة الانطلاق للتعاون السياسي الأوروبي والذي يعتبر أول محاولة ناجحة بعد فشل سياسة الدفاع الأوروبية (مطاوع، تطوير سياسة دفاعية وأمنية مشتركة في أوروبا، 2004، صفحة 106)

من أجل تدعيم التعاون السياسي الأوروبي، أقرت الدول في عام 1981 مطالب تقرير لندن، والمتمثلة في ضرورة التشاور المسبق فيما بين الدول الأعضاء واللجنة الأوروبية في كافة شؤون السياسة الخارجية التي تؤثر في الدول الأعضاء جميعا، وفيما بعد تم اقتراح مسودة "مرسوم أوروبي" نتج عنها إعلان شتوتغارت حول الوحدة الأوروبية في 17 – 19 ماي 1983

إن الاستعراض السريع للمسيرة التاريخية للسياسة الخارجية والدفاعية الأوروبية، يوضح أنها تميزت بالبطء والتعثر في الغالب، كما أن نتائجها كانت محدودة، حيث أنها أقرت مبادئ عامة حول أهمية تنسيق هذه السياسات فيما بين الدول الأعضاء، دون إحداث تغيير حقيقي في المعطيات الواقعية، حيث يمكن إرجاع أهم أسباب تعثرها لعوامل أساسية هي (عوني، 2000، الصفحات 89-90)

*هيمنة اعتبارات صراع الحرب الباردة على السياسة الخارجية للدول الأوروبية، بحيث كان ضمان الأمن الأوروبي من التهديد الشيوعي مرهونا بالمظلة النووية والوجود العسكري الأمريكي، خاصة مع محدودية الإمكانيات العسكرية الأوروبية نسبيا بالمقارنة مع نظيرتها من القوتين العظميين.

*الارتباط الوثيق بين ضمان المصالح الخارجية للدول الأوروبية الأعضاء في التحالف الغربي ومخرجات لحرب الباردة خصوصا الصراع على النفوذ في مختلف أنحاء العالم.

* التباين في الرؤى بين الدول الأوروبية حول المسيرة التكاملية وإدراكها لسبل تحقيق مصالحها في إطاره، إذ بقيت كل دولة ترسم وتنفذ سياستها الخارجية على المستوى القطري بكل حرية واستقلال

أما الانطلاقة الجدية للتعامل مع قضايا السياسة الخارجية والأمن كانت مع معاهدة ماستريخت 1991 التي تم بموجبها إعلان قيام "الإتحاد الأوروبي" حيث ظهرت تغيرات "الأمن، الدفاع، السياسة الخارجية الأوروبية" لأول مرة بهذا القدر، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن هناك مجموعتين من العوامل التي دفعت بالإتحاد الأوروبي في هذا الاتجاه:

2-1 على الصعيد العالمي:

تتمثل في زوال المعسكر الشرقي الذي شكل خطرا يهدد الجماعة الأوروبية ككل ويدفعها إلى التلاحم والتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل حلف الشمال الأطلسي، وبزوال هذا الخطر يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يعيد صياغة علاقته بالكتلة الشرقية المنهارة، وأن يتحمل مسؤوليته في درء المخاطر التي تنجم عن مشاكل المرحلة الإنتقالية التي تمر بها المنطقة، وكذا إعادة صياغة علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي (نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، 2004، صفحة 439)

وقد شكل الإعلان المشترك لكل من الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" ورئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" في هذه القمة نقطة تحول تاريخية فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، حيث أكد الجانبان على نقطة أساسية تتمثل في أنه على الاتحاد الأوروبي أن يمتلك القدرة على العمل المستقل، وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفاعلة، وتسيطر على الأدوات التي يمكن من خلالها استخدام هذه القوات من أجل الاستجابة للأزمات الدولية (Kissingger, 2003, p. 64)

كما التزموا بأن هذه المهمة يجب أن تعمل بالتوافق مع الالتزامات الدولية لهذه الدول في إطار حلف الشمال الأطلسي بما يساهم في إيجاد ناتو فعال باعتبار أنه يمثل أساسا للدفاع الجماعي بين أعضائه.

وفي ظل عدم الاستقرار الاستراتيجي الناجم عن الصراعات العسكرية في يوغسلافي، كان هناك ضرورة لإعادة النظر في قضية الأمن الأوروبي خاصة في ظل امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل في أمن البلقان، وقد تم طرح في هذا الصدد رؤيتين في بداية التسعينيات:

- إعطاء قوة سياسية ومؤسسية لإتحاد غرب أوروبا الذي قد يظهر تدريجيا إما كمحدد للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، أو كوسيط بين الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي أو كليهما.

- السماح للإتحاد الأوروبي بأن يستخدم الأصول العسكرية التي يحتاجها من حلف الشمال الأطلسي، في ظل إجراء وشروط خاصة وذلك بالإشارة إلى صيغة برلين+ **Berlin Plus** [6]

[6] برلين+ : رزمة شاملة من الاتفاقيات بين NATO والاتحاد الأوروبي، وهو قائم على استنتاجات قمة NATO في واشنطن 1999، ويتألف من الإجراءات الرئيسية التالية: إتفاق أمني بين NATO والاتحاد الأوروبي، وصول مؤكد إلى قدرات NATO بشأن التخطيط من أجل عمليات إدارة الأزمات بقيادة الاتحاد الأوروبي، توفير موجودات NATO وإمكانياته من أجل عمليات يقودها الاتحاد الأوروبي، ترتيب تشاور بين الاتحاد الأوروبي وNATO ... إن جميع الأجزاء مترابطة بفعل "إتفاق إطار" سرى مفعوله في 17 مارس 2003.

2-2- على الصعيد الداخلي:

لقد وضعت التحولات التي طرأت على النظام الدولي، الإتحاد الأوروبي في مفترق الطرق من جديد، وهذا يجعل أمور كثيرة خاصة بالاتحاد الأوروبي تتطلب الحسم منها:

- حجم المعونات التي يمكن تقديمها للمساهمة في تثبيت الأوضاع وتحقيق الاستقرار في أوروبا الشرقية.

- موقف الاتحاد من طلبات انضمام الدول الجديدة.

- المرحلة التي وصلت إليها الوحدة الاقتصادية أصبحت تستوجب التوجه إلى مرحلة الوحدة السياسية، لأن هذه الأخيرة هي الضامن والحامي الحقيق للوحدة الاقتصادية نفسها وغيابها قد يعرض ما تم تحقيقه إلى الانتكاس، ولهذا بدت ضرورة وجود سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وهو ما حاولت معاهدة ماستريخت أن تعكسه.

وتضمن الباب الخامس من الاتفاقية النص على أغراض وأهداف هذه السياسة وهي:

-صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للإتحاد الأوروبي.

-صيانة استقلال الاتحاد، وقد اتخذ هذا الإعلان بعدا سياسيا أكثر منه دفاعيا في نص ماستريخت 1992، حيث نص على وجوب الدفاع عن استقلال الاتحاد الأوروبي، وعن حدوده الخارجية، بوجه أي اعتداء محتمل.

- ضرورة الدفاع عن أمن الاتحاد والدول الأعضاء، وهو مفهوم واسع النطاق له بعد دفاعي –خارجي وأمني- داخلي في آن معا.

- حفظ الأمن والسلم الدوليين وهنا يتقيد النص بثلاثة نصوص دولية وهي ميثاق الأمم المتحدة واتفاق هلسنكي وميثاق باريس، وهذا يعني أنه يجب على مبادرة الاتحاد الأوروبي في الأزمات الدولية أن تتقيد بمبادئ هذا الميثاق[7].

- تعزيز التعاون الدولي أي مع أوروبا الوسطى والشرقية والجوار المتوسطي.

- تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات. (Européenne، 2007)

إن للاتحاد الأوروبي عدد من الأهداف للسياسة الخارجية، أولها السعي لتأسيس أوروبا مستقرة ذات نفوذ قوي في العالم، فالحروب التي وقعت في البوسنة وكوسوفو والشيشان... تؤكد على ضرورة وأهمية الاتحاد في سبيل بناء وتحقيق سلام وطيد وديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان في كافة أنحاء أوروبا.

بالتالي، هدفت معاهدة لشبونة إلى إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعملية صنع القرار فيه، وتحل محل الدستور الأوروبي الذي رفضه المواطنون في فرنسا وهولندا سابقاً عام 2005. ووقع قادة الاتحاد الأوروبي الـ27 أو ممثلون عنهم هذه المعاهدة يوم 13 ديسمبر 2007 في العاصمة البرتغالية لشبونة، على أن يتم التصديق عليها في كل دولةٍ أوروبيةٍ على حدة. ونصت معاهدة لشبونة على:

- ضمان حقوقٍ موسعةٍ لبرلمانات الدول الأعضاء.

- تطوير سياسات مشتركة في مجالات الطاقة والوقود و القضايا المرتبطة بالاحتباس الحراري.

[7] إن نص هلسنكي وميثاق باريس ركنان أساسيان لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي والذي تنتمي إليه غالبية الدول الأوروبية، ويتضمن مبادئ احترام حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية واحترام عدد من قواعد السلوك السياسي.

- إعطاء منسق السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي صلاحياتٍ أوسع مما عليه الآن.
- ترأس دولة أوروبية الإتحاد مدة سنتين ونصف عوض الرئاسة بالمناوبة التي تستمر حالياً نصف عام.

ودخلت معاهدة لشبونة حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2009 بعد استكمال التصديق عليها مما جعل الاتحاد الأوروبي يدشن "عهدا جديدا" بالنسبة إلى أعضائه (**سي، 2009**)

هذا وستتيح تلك الإجراءات للعمل الأوروبي المشترك على صيد السياستين الخارجية والأمنية المشتركة، سرعة اتخاذ القرارات وردود الأفعال في حالات الأزمات الدولية، وأن يضمن لأوروبا صوتا موحدا، بالتالي أكثر فاعلية في مجال العمل السياسي الخارجي، وأن يمكنها من الدفاع عن مصالحها الدولية بشكل أفضل.

لكن المنتقدين، يرون بأن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لا تزال تنقاد للسياسة الخارجية الأمريكية على الساحة الدولية، كمتغير خارجي أو تتعاون معها، أو تدعمها، حتى في ظل الانتقادات التي يوجهها الاتحاد أو برلمانييه أو بعض أعضائه إزاء هذه السياسة (Troudi, 2005, pp. 181-194)

خريطة رقم 3: توضح مراحل البناء الأوروبي 1957-2008

http://www.ladocumentationfrancaise.fr/cartotheque/etapes-construction-europeenne-1957-2008.shtml

3- تحديات التكامل الأوروبي

التحديات التقليدية التي واجهت الاتحاد الأوروبي:

3-1 الازمة المالية العالمية و ازمة الديون اليونانية

بدأت الازمة الأوروبية في نهاية عام 2009 و بداية 2010 تزداد حدة و تكشف عن عيوب النظام النقدي و المالي الأوروبي وذلك حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة الاورو و تعد اليونان اول من أعلن عن أزمة الديون في المنطقة وتعود أسباب الازمة في اليونان في المجمل الى الهيكلة الاقتصادية فضلا عن القدرة المحدودة للأسواق المالية المشتركة الضرائب المحصلة و أزمة البطالة

3-2 ازمة اللاجئين و تأثيراتها الاقتصادية : بعد احداث التي عرفها الشرق الأوسط خاصة العراق وسوريا اجتاحت أوروبا موجة المهاجرين حيث سجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة 216300 طلب لجوء للدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي و انه منذ 2013 تشهد أوروبا ارتفاعا حادا في عدد اللاجئين و المهاجرين و هذا النزوح الكبير يسبب مشاكل للدول المستقبلة كزيادة عدد العمال و الاشتداد على حدة المنافسة على فرص العمل و ارتفاع الطلب في الأسواق و انخفاض من فرص الحصول على الخدمات العامة و تراجع جودتها و ازدياد حدة التوترات الاجتماعية و انخفاض التماسك الاجتماعي ما ينجر عنه من تهديدات أمنية و ضغوطات اقتصادية و يواجه الاتحاد الأوروبي الذي يعد أحد أبرز تجارب التكامل الاقليمي نجاحا في العالم تحديات جمة خلال العام الحالي على نحو قد يؤثر بشكل او باخر على قدرة التكتل على مواصلة مسيرته و تتنوع هذه التحديات ما بين أزمات فيروس كورونا مرورا بأزمة المهاجرين عبر تركيا و تداعيات بريكيست وصولا الى تحديات دات صلة بالسياسات الدفاعية و الخارجية للاتحاد

لم تكن ازمة تفشي ازمة كورونا مطروحة على طاولة الاتحاد الأوروبي و فجاة صارت تحدي كبير يواجه أوروبا من حيث عدد الإصابات و سرعة الانتشار و صعوبة السيطرة و الاحتواء و يقدر خبراء البنك المركزي الأوروبي ان هذه الازمة ستقضي على 1 بالمئة من اجمالي الناتج المحلي في دول الاتحاد و كشفت هذه الازمة خطر وحدة الدول الأوروبية و كذا خطر تلاشي متغير المصالح المشتركة بين الدول الاتحاد و عدم فعالية دورها في إدارة الازمات

3-3 أزمة الهجرة مع تركيا : تتسم العلاقات مع تركيا بالتوتر خصوصا ان تركيا تستغل ورقة الاجئين و المهاجرين لابتزاز أوروبا

3-4 البريكست البريطاني : خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي و خطر تفكك الاتحاد الأوروبي مستقبلا و هذا يعتبر أكبر تحدي للتكامل و الوحدة الأوروبية

3-5 السياسة الدفاعية و الخارجية : و هو تحدي اخر ينطلق من التصور من الحاجة الملحة الى الخروج من الشلل الذي تفرضه قاعدة الاجماع في القضايا الحساسة و اعتماد الية جديدة للاتحاد القرار في السياسة الخارجية تتيح تحييد الدول الأعضاء التي تتردد عادة في الانضمام الى موقف أوروبي مشترك و حتى الان ليس للأوروبا دفاع أوروبي بل هناك مجموعة من مشاريع التعاون الدفاعي و الصناعي المحدود بيد ان هذا الدفاع يفتقر الى عقيدة عسكرية موحدة كما يفتقر الى قوة عسكرية للتدخل السريع و القيادة المشتركة

و تشير الدراسة الى ان ابرز التحديات التي تواجه تأسيس استراتيجية جديدة التي يمكنها التعامل مع التطورات المختلفة تكمن في عدم وجود رؤية مشتركة لدول الاتحاد لتأسيس سياسة خارجية موحدة تحقق أهداف الاتحاد التي نشأ من أجلها بما أدى الى ظهور موجات رافضة للاتحاد الأوروبي و أخرى ضد انشاء كيانات مشتركة داخل القارة كما ازدادت أزمة اليورو داخل دول الاتحاد بما ساهم في تعميق الخلافات بين الدول المدينة و الدائنة بما يعيق إمكانية تحقيق رؤية مشتركة للسياسة الخارجية الأوروبية[8]

(Susi dennison, 2015, pp. 3-5)

[8] Susi dennison,françois godemen and others, the rood back to european power,london, european concil on forieng relations,poliy brief,july,2015.

ومن العقبات التي تواجه الاتحاد الأوروبي، التباين في السياسة الخارجية لدول الاتحاد. ولهذا فإن العديد من الدراسات تؤكد أن قضية السيادة الوطنية تمثل أهم العقبات أمام الاتحاد الأوروبي، فبالرغمّ أن دراسة السياسة من أن معاهدة (ماستريخت) تدعو إلى بناء سياسة خارجية موحدة لدول الاتحاد الاّ أن دراسة السياسة الخارجية لدول الاتحاد توضح إصرار كل دولة أو وبية على حماية سيادهتا الوطنية فاوروبا تفتقر اليوم الى سياسة خارجية قائمة على استقلالية التحرك المعبر عن أوروبا الموحدة، وهي بذلك تفقد ركنا وحوديا مهما والذي يمنحها الثقل الذي تتطلع إليه.

ويمكن القول أن الاتحاد الأوروبي يواجه صعوبات يثيرها الطموح الألماني والحذر الفرنسي. فطموحات الاندماج الأوروبي تصطدم بمقاومة وحذر الدول الأعضاء في الاتحاد، الأمر الذي يلقي بضلاله على المستقبل الأور وبي لاسيما وأن المخاوف لا زالت قائمة تجاه ألمانيا من العودة إلى ميزان القوى الذي كان سائدا على المسرح الأوروبي قبل الحرب العالمية الثانية، وما يترتب على ذلك من تحالفات جديدة و في هدا الإطار يمكن الإشارة إلى أن ازدياد القوة الاقتصادية الألمانية وإعادة توجيه أولوياتها نحو البناء الداخلي، ونحو محيطها التقليدي في أوروبا الوسطى، قد يطيح بالمحور الألماني- الفرنسي ويرسم محاور جديدة في القارة الاوروبية فألمانيا الموحدة زادت قوهتا بعد نهاية الحرب الباردة وضمها لألمانيا الشرقية،و امساكها بورقة عضوية بلدان وسط و شرق أوروبا، والتي انتمت مؤخرا للاتحاد الأوروبي، و التي تعد العمق لاستراتيجي لألمانيا، ولذلك فإن فرنسا تحاول استقطاب دول جنوب وشرق المتوسط لمواجهة ألمانيا، من خلال ابدائها اهتماما أكبر بدول جنوب وشرق المتوسط لمعادلة الكفة الألمانية في وسط وشرق القارة الاوروبية وفي كل الأحوال فإن توسع الاتحاد الأوروبي عن طريق ضم دول شرق أوروبا، وزيادة التعاون مع دول جنوب المتوسط، وهو ما يعرف بعملية برشلونة، سيكون وسيلة لزيادة ثقل أوروبا السياسي على الصعيد العالمي. (سلمان، 2008، الصفحات 83-84)

4-المؤشرات الاقتصادية الاوروبية الشهيرة

الاسم	الوصف	التكرار
مؤشر سعر المستهلك (CPI) في منطقة اليورو	يوفر هذا المؤشر إشارة على تضخم العملاء في الاتحاد الأوروبي وله تأثير أساسي على السياسة الاقتصادية الصادرة من البنك المركزي الأوروبي	شهريًا وكل ربع سنة
مؤشر Zew PMI الألماني	يشير إلى اتجاه القطاع البنكي الألماني وشعوره بالحالة الاقتصادية للاقتصاد	شهريًا
مؤشر IFO الألماني	مؤشر التصنيع الألماني	شهريًا
قرار سعر البنك المركزي الأوروبي	المشاهدة والاستماع باستمرار للتعليقات المقدمة من رئيس البنك المركزي الأوروبي بعد قرار السعر.	كل ربع سنة

سيكون للمؤشرات الاقتصادية قيمة تنبؤية فقط عندما تكون ذات نظرة مستقبلية وحديثة. يجب عليهم أيضًا خصم القيمة الحالية للأصول بناءً على التوقعات المستقبلية. في هذا الصدد ، يعتبر التناقض بين القيم المبلغ عنها والمتوقعة أكثر أهمية من القيم الفعلية في كثير من الحالات. سيعطي أي مؤشر اقتصادي رائد فكرة عن الاتجاه الذي يتجه إليه الاقتصاد ، وبالتالي يؤثر على سعر فئات

الأصول المختلفة. ومع ذلك ، فإن المؤشرات الاقتصادية الرائدة ليست دقيقة دائمًا في التنبؤ بإجراءات السوق الفردية ، ولذا يجب أخذها معًا ، حيث يوفر الكل صورة أفضل بكثير من نقاط البيانات الفردية.

في حين أنه من المهم النظر إلى المؤشرات الاقتصادية المجمعة التي تقيس ناتج منطقة الاتحاد الأوروبي بأكملها ، فإن بعض البلدان لها تأثير كبير على المنطقة الاقتصادية بسبب قوتها. غالبًا ما تُعتبر ألمانيا المحرك الاقتصادي للاتحاد الأوروبي لأنها تمتلك إلى حد بعيد أكبر ناتج محلي إجمالي وناتج صناعي مقارنة بأي عضو في الاتحاد الأوروبي. وهذا يجعل ألمانيا الدولة الأكثر أهمية عند النظر في النمو الإجمالي في الاتحاد الأوروبي حيث يؤدي ضعف الناتج الألماني غالبًا إلى ضعف الاقتصاد الأوروبي بشكل عام.

مثل بقية العالم ، شهد الاتحاد الأوروبي انخفاضًا حادًا في النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا. أدى ذلك إلى تحفيز نقدي ومالي هائل. نظرًا لأن إجراءات تخفيف الإغلاق سمحت للشركات والمستهلكين باستئناف النشاط في وقت لاحق من العام ، فقد سجل الاتحاد الأوروبي نموًا قياسيًا في الناتج المحلي الإجمالي الفصلي في الربع الثالث من عام 2020. وبينما يتضاءل هذا النمو بسبب ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا في الربع الرابع ، فمن المتوقع أن الاتحاد الأوروبي سوف ينتعش النمو بقوة في عام 2021 استجابة لإعادة فتح الاقتصاد العالمي إلى جانب التحفيز النقدي والمالي المستمر

5–مقارنة اقتصادية بين الاتحاد الاوروبي و دول شمال امريكا

بلغ عدد سكان الولايات المتحدة 312 مليون شخص في عام 2011 و في 2022،335 مليون نسمة مقابل 504 ملايين نسمة في الاتحاد الأوروبي و في سنة 2022 446 مليون نسمة .وتبلغ مساحة الولايات المتحدة 9.2 مليون متر مربع، بينما الاتحاد الأوروبي 4.3 مليون متر مربع.(https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2013 , s.d.)

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لأمريكيا 14.9تريليون دولار، وفقا لتقديرات عام 2013 مقابل 17.58 تريليون دولار، ليبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 820. 48 ألف دولار، و590. 32 ألف دولار على التوالي. اما في سنة 2022 الناتج المحلي لامريكا 20,94 تريليون اما ناتج الاتحاد الاوروبي في سنة 2022 حوالي 18,8 تريليون دولار ونمو بزيادة 0,7بالمئة ,,,,اقتصاد الاتحاد الاوروبي (http//ar .wikipidia.org , 2018)

وفي الفترة من عامي 2012 و2013، حقق الاقتصاد الأمريكي نموا بلغ 1.9% بينما انكمش الاقتصاد الأوروبي بنسبة 0.1%. و في سنة 2022 حقق نمو الاتحاد الاوروبي 2,7 بالمئة اما امريكا حققت نمو ب 0,7 بالمئة (www.aleroeya.com 2022 , s.d.)

وبلغت نسبة ميزان التجارة الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي سالب 2.8% في أمريكا و1.6% في الاتحاد الأوروبي، ووصل معدل البطالة في الولايات المتحدة هذا العام إلى 7.7% مقابل 11.1% في الاتحاد الأوروبي.

هناك فرق حاسم : إذا ما كانت وحدة الأوروبيين تقوم على المعاهدات المبرمة كمعاهدة باريس و لشبونة فإن الأميركيين يعتمدون على الدستور. و هده المعاهدات بالنسبة للاتحاد الاوروبي تتطلب موافقة من الدول الأعضاء السبع و العشرين. كدلك النموذجان الاقتصادي و الاجتماعي مختلفان أيضافالأوروبيون مهتمون جدا بالفوارق الاجتماعية و التفاوت الطبقي الموجود في بلدانهم كدلك في أوروبا اهتمام بالبيئة و هذا ما يسمى بالتحولات البيئيةوهذه الانشغالات يقل الاهتمام بها في الولايات المتحدة الأميركية-(https://arabic.euronews.com/my-europe/2011/11/03/the-differences-between-the-us-and-europe, s.d.) .

قدم تقييم تأثير استدامة التجارة بين الاتحاد الأوروبي وكندا وهو دراسة من ثلاثة أجزاء بتكليف من المفوضية الأوروبية لخبراء مستقلين واكتملت في سبتمبر 2011، توقعًا شاملاً لتأثيرات سيتا، ويتوقع عددًا من التأثيرات الاقتصادية الكلية والقطاعية، مما يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي قد يشهد زيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.02-0.03٪ على المدى الطويل من سيتا، بينما قد تشهد كندا زيادات تتراوح بين 0.18 و0.36٪، يُعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر سوق منفردة في العالم، ومستثمرًا وتاجرًا أجنبيًا. بصفته كتلة متكاملة يمثل الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر شريك تجاري لكندا في السلع والخدمات. في عام 2008 بلغ إجمالي صادرات السلع والخدمات الكندية إلى الاتحاد الأوروبي 52.2 مليار دولار كندي، بزيادة قدرها 3.9٪ عن عام 2007، وبلغت الواردات من الاتحاد الأوروبي 62.4 مليار دولار.

وفقًا لإحصاءات كندا يعد الاتحاد الأوروبي أيضًا ثاني أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في كندا، حيث بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر 133.1 مليار دولار في نهاية عام 2008. في عام 2008 كان رصيد الاستثمار الكندي المباشر في الاتحاد الأوروبي بلغ مجموعها 136.6 مليار دولار، والاتحاد الأوروبي هو وجهة 21.4٪ من الاستثمار الكندي المباشر في الخارج. وفقًا لـ ستات، حدد الاتحاد الأوروبي كندا كثالث أكبر وجهة لها ورابع أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2007 (https://ar.wikipedia.org/wiki، 2007)

يحتلّ اقتصاد المكسيك المرتبة الخامسة عشرة في العالم من حيث القيمة الاسمية والمرتبة الحادية عشرة في العالم من حيث تَعادُل القوّة الشرائية، وذلك بحسب صندوق النقد الدولي. منذ أزمة 1994، حسَّنت الإدارات من أساسيات الاقتصاد الكليّ للبلاد. لم تتأثر المكسيك بشكل كبير بأزمة أمريكا الجنوبية عام 2002، وحافظت على معدلات نمو إيجابية وإن كانت منخفضة، بعد فترة وجيزة من الركود في عام 2001. ومع ذلك، كانت المكسيك إحدى دول أمريكا اللاتينية الأكثر تضرراً من الركود في عام 2008 مع تقلص الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من 6٪ في تلك السنة.

شَهِد الاقتصاد المكسيكي استقراراً غير مسبوق في الاقتصاد الكلي، ما أدّى إلى خفض معدلات التضخم المالي وأسعار الفائدة إلى مستويات قياسية وزيادة دخل الفرد. على الرغم من هذا، لا تزال هناك فجوات هائلة بين سكان الحَضَر والريف، والولايات الشمالية والجنوبية، والأغنياء والفقراء. تتضمن بعض القضايا التي لم يُتوصّل لحل لها، تحسين البنية التحتية، وتحديث النظام الضريبي وقوانين العمل، والحد من التفاوت في الدخل. شَكّلَت عائدات الضرائب مجتمعة ما نسبته 19.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، إذ تعتبر الأقل بين 34 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الخاتمة

تعد التجربة التكاملية الأوروبية تجربة فريدة سواءا لجهة ظروف نشأتها أو الدول الأعضاء المؤسسين لها او النجاحات التكاملية التي تم تحقيقها بشكل لم يسبق ان حققها أي تكتل اقتصادي أو تكامل إقليمي او دولي في التاريخ الحديث و المعاصر من هنا ركز المقالة على التجربة التكاملية الأوروبية لجهة التعريف بأبرز النجاحات التكاملية التي تم تحقيقها و اهم المقومات التي تساعد الدول الأعضاء في العملية التكاملية الأوروبية ليس في صيانة ما تم تحقيقه فحسب و انما تعميق تكاملهم افقيا و عموديا من ابز ما يميز عالم اليوم تعدد الاتحادات و التكتلات و تنوعها بين الدول اما لتحسين قوتها النسبية او تعزيز وضعها التفاوضي او لإعادة توازن القوي على الصعيد الدولي و عليه سيتم فحص مدى قدرة مقومات التكامل الأوروبي في مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التحديات احالية التي تواجههم و تعزيز موقع اللاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية و رغم التحديات العديدة التي واجهت الاتحاد الأوروبي كهشاشة اقتصاديات بعض الدول و أزمة اللاجئين و رهان التكامل السياسي في إطار السياسة الخارجية المشتركة و انسحاب بريطانيا و انعكاسات أزمة كورونا الا أنه استطاع تجاوزها و ذلك بسياسات مرنة و تعزيز التوافق على المصالح التي تخدم جميع الدول كما أن عمليات التفاوض و حرية الدول في قبول أو رفض أي اتفاق و العمل على إيجاد الحلول السريعة للنقائص و إعادة صياغتها كلها أمور ساعدت على بقاء عملية التكامل بين الدول الأوروبية و توصلنا من خلال هاته الدراسة الى جملة من النتائج :

هو ان الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي قد بدأ أولى محطات نجاحه من خلال تمكنه من تحقيق التكامل الإقليمي و خاصة القطاع الاقتصادي

*اعتمد الاتحاد الأوروبي في طول مسيرته على التدرج و المرحلية مع الاستمرارية و المحافظة على درجة عالية من الولاء للفكرة الاتحادية على الرغم من كل الصعوبات بالإضافة إلى متانة أسس عملية الاندماج الذي كان هدفه الأساسي الإنعاش الاقتصادي و الاستقرار السياسي

*التجربة الأوروبية اعتبرت إحدى نماذج التجمعات الإقليمية و العالمية و التي شقت طريقها بخطى ثابتة نحو هدفها و نجاحها في تحقيق وحدة أوروبا في إطار ما اصطلح عليه الاتحاد الأوروبي و قد أعطى هذا النجاح التجربة الأوروبية ثقلا دوليا متزايدا نتيجة عمل جماعي في سبيل تحقيق الغايات المؤطرة اذ واجه الاتحاد على طول مسيرته التكاملية جملة تحديات كانت تحول دون وصوله للأهداف المرجوة

و من الأهداف التي سعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها وضع أسس للاتحاد الوثيق بين شعوب أوروبا و كذا تقوية و حماية حقوق و مصالح مواطني دول الأعضاء و الحفاظ على الاتحاد و تنميته كمنطقة للحرية و الأمن و العدالة و كذا العمل على تشجيع التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و كلها أهداف سعى الاتحاد الأوروبي لتحقيقها و قد أبرزت نجاحا هاما و هو ما جعل الاتحاد قوة لا يستهان بها سواءا من خلال توسعه أو من خلال التطور الاقتصادي أو من خلال محاولة تبني سياسة خارجية موحدة.

قائمة المراجع

أ- الكتب :

1- مالك عوني،2000، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة آفاق التكامل الأوروبي الجديد"، مجلة السياسة الدولية. ع 142،

2- محسن أحمد الخضيري، 2009،اليـورو، القاهرة: مجموعة النيل العربية،مصر.

ب- المجلات :

3- مُحَّد أحمد مطاوع، 2004،"تطوير سياسة دفاعية وأمنية مشتركة في أوروبا"، مجلة السياسة الدولية. ع 157، القاهرة ،مصر

4- نوار جليل هاشم , خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي,دراسة في الأسباب و التدعيات , المستقبل العربي مجلد 40 ، ع 461 51، لبنان.

5- مُحَّد مصطفى كمال، فؤاد نهرا،2001، صنع القرار في الاتحاد الاوروبي و العلاقات العربية الاوروبية ، لبنان.

6- سعدي كريم سلمان العلاقات الأوروبية- الأمريكية في القرن الحادي والعشرين :تنافس أم مشاركة؟ دراسات دولية المجلد 10، العدد 35 ، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية 31-01-2008 العراق

ت-الرسائل :

7- عادل بلجبل,2009, التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, باتنة.

ث- المواقع الالكترونية بالعربية:

8- بي بي سي، معاهدة لشبونة تدخل حيز التنفيذ. من الموقع الالكتروني:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2009/12/091202_ra_lisbon_treaty_tc2.shtml

9- بريطانيا خارج الاتحاد الأوروبي,لندن , وكالة الاناضول من موقع http/www.aa.com.tr

https://arabic.euronews.com/my/europe/2011/11/03/the-differences-betweenthe-us-and-europe -10ما هو الفرق ما بين الاتحادالأوروبي و الولايات المتحدة الأميركية ؟

11- الاتفاقية الاقتصادية التجارية الشامل https://ar.wikipedia.org/wiki/

هـ-الكتب باللغة الاجنبية:

12- Ali M. El Agraa, The Economics Of The European Community, 2 ed. Oxford: Allen, 1985.

13- Commission Européenne, Rapport Générale sur L'activité européenne 2006. Bruxelles : Luxembourg, 2007.

14- Henry Kissingger, La Nouvelle Puissance Américaine, traduction : Odile Démange, France : Fayard, 2003

15- Susi dennison,françois godemen and others, the rood back to european power,london, european concil on forieng relations,poliy brief,july,2015.

و-المواقع الاجنبية

16-La Documentation Française, Chronologie : les élargissements successifs de l'Europe communautaire. dans le site : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/elargissement-union-europeenne/chronologie.shtml. Consulté le 10 Mars 2008.
17- Organisation de Coopération et de Développement économique, Pays Membres De L'OCDE, dans le site :
http://www.oecd.org/document/1/0,3343,fr_2649_201185_1889409_1_1_1_1,00.html,
18-Europa, Traité instituant la Communauté européenne du charbon et de l'acier, traité CECA , dans le site :
http://europa.eu/legislation_summaries/institutional_affairs/treaties/treaties_ecsc_fr.htm,
19 - Wikipedia l'encyclopédie libre, Communauté Economique Européenne , dans le site :
http://fr.wikipedia.org/wiki/Communaut%C3%A9_%C3%A9conomique_europ%C3%A9enne »
20- institut nationale de la statistique et des études économiques, Zone euro, dans le site :
http://www.insee.fr/fr/methodes/default.asp?page=definitions/zone-euro.htm,
21- Wikipedia l'encyclopédie libre, Union économique et monétaire, dans le site :
http://fr.wikipedia.org/wiki/Union_%C3%A9conomique_et_mon%C3%A9taire,
22- Touteleurope, portail français d'information sur les questions européennes., Les pays membres de la zone euro. Dans le site
http://www.touteleurope.fr/fr/actions/economie/euro/presentation/les-pays-membres-de-la-zone-euro.html.
23- Ministère de le Défense Française, Direction Générale de l'Armement, L'Union de l'Europe occidentale (UEO). Dans le site :
http://www.defense.gouv.fr/dga/international2/cooperation/l-union-de-l-europe-occidentale-ueo.
24- Europa Le Portail De L'Union Européenne, Traité de Maastricht sur l'Union européenne , dans le site
http://europa.eu/legislation_summaries/economic_and_monetary_affairs/institutional_and_economic_framework/treaties_maastricht_fr.htm.
25_https://www.avatradear.com/education/economic-indicators/euro-indicators Copyright © 2007-2022 Ava Trade Markets Ltd. All rights reserved